وهو ان المطرد عبارة عما لا يكون مخصوصا بشيء دون شيء والكلي ما لا يمنع نفس
تصوره عن وقوع الشركة كالحيوان فان نفس تصوره لا يمنع عن وقوع الشركة فيه
فيكون المطرد بمثابة الكلي لان كلا منهما لا يختص بمادة دون مادة والبيان الثاني فهو
غير المطرد عبارة عما يكون مخصوصا بشيء دون شيء والجزئي ما يمنع نفس تصوره
عن وقوع الشركة فيه كزيد فان نفس تصوره يمنع عن وقوع الشركة فيه فيكون غير المطرد
بمثابة الجزئي لان كلا منهما يختص بشيء دون شيء واذا عرفت هذا فاعلم ان الكلي
مقدم على الجزئي لكونه جزءا للجزئي غالبا والجزء مقدم على الكل فاذا كان الكلمة مقدما
على الجزء يكون ما هو بمثابة الكلي مقدما على ما هو بمثابة الجزئي ولان الفعل منها
اي من القبيلتين وهو اي الفعل اصل في العمل لانه اقوى الانواع لكونه اشد تاثيرا لانه
ما من فعل الا وهو عامل بخلاف الاسم والحرف ولكونه فايدة لدلالته على الزمان والحدث
وصفا بخلاف فهما وجملتها اي جملة القبيلة سبعة الاول الفعل على الاطلاق اي متعديا
كان او لازما والثاني اسم الفاعل والثالث اسم المفعول والرابع الصفة المشبهة والخامس
المصدر والسادس اسم المضاف والسابع الاسم التام وضبطه ان يقال ان العامل
لا يخلو من ان يكون عاملا بالاضافة او لا الاول الفعل والثاني فلا يخلو من ان يكون
مشتقا منه او لا الاول فهو المصدر وان كان الثاني فلا يخلو من ان يجري على فعل او لا
الاول فهو اسم الفاعل واما الثاني فلا يخلو من ان يرفع الابهام او ان يقع مضافا او لا
وان كان الاول فهو اسم التام وان كان الثاني فهو اسم المضاف وان كان الثالث
فهو الصفة المشبهة اما الاول اي الفعل فانه يعمل الرفع والنصب في الاسماء نحو ضرب
زيد عمرا وهذا اشارة الى حد عمل الفعل في الرفع والنصب وذلك لانه لا يتوقى

سوى الفاعل

سوى الفاعل والمفعول واما الشبهان فيلزم ان لا يعمل الا الرفع والنصب اما المفعول في
نحو مررت برجل فعامل الجر فيه هو الباء لا الفعل لان هذا الفعل لا يتعدى الى المفعول
الا بحرف الجر والعامل في مثل هذا الحرف لانه جزء الفعل بدليل ان مررت والباء مفيدا ان معنى
جرت ان يعمل كما عمل الفعل لا سيما وقد اختص بالاسماء واما ان يعمل الرفع او النصب لا
جايز ان الرفع والنصب لعدم جواز ارتفاع ما ليس بفاعل ولا ملحق به ولان يعمل النصب
لانه يلزم منه عدم الفرق بين المتعدي بالحرف وبين المتعدي بدونه فلم يبق الا الجر فعمل الجر
اذا لاكم بعد مشابه بالمضاف اليه من حيث الاتصال بما قبله ولا يظن ان العمل للفعل لانه
اذا ثبت ان هذه الحرف عامل وقد ولي الاكم فبالحري ان يعمل لا يعمل الفعل الذي قبله اذ العامل
اذا تنازعا على معمول واحد فالعمل لاقربهما اوجه لانه اقرب الى المعمول فاعمال الاقرب احق
واما الرفع فعام اي يعمل جميع الافعال متعديا كان او لازما الرفع لان كل فعل متعديا كان
او لازما يرفع اسما واحدا بانه اي الاكم الواحد فاعله اي فاعل الفعل اذا اسند الفعل اليه اي
الى ذلك الاكم الواحد حال كون ذلك الفعل مقدما عليه اي على ذلك الاكم الواحد نحو فعل زيد
وانما قال اسندا ولم يقل اخبر ليعم الانشاءيات قوله مقدما عليه احتراز عن المبتدا نحو زيد ضرب
فان ضرب اسند الى زيد وهو ليس بفاعل بل هو مبتدا قال شمايد بن في شرح الزبنية
قلت الاكتفاء بقوله اذا اسند اليه اوجز من غير احتياج الى ذكر قوله مقدما عليه لان الفعل
لم يسند الى المبتدا بل يسند الى الضمير لانه وان كان مسندا الى ضميره لكنه مع الضمير
مسند الى مبتدا وبهذا الاعتبار يكون المبتدا مسندا اليه لان الخاص يستلزم
للعام ثم كلامه اعني الفاعل واحد الا ان نسبة الفعل اليه على وجه الاسناد وهو لا
يختلف فليكن ان نسند الفعل الى فاعل اخر بخلاف المفعول فانه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)